نه فان جعى الرهن خطأ فداه سقط ولم يرجع فان ابى
دفعه الراهن او فداه وسقط الدين وان مات الراهن باع
وصية رهنه وقضى دينه فان لم يكن له وصى نصب وصى
يبيعه فصل عصير قيمته عشرة رهن بها فتخمر
وتخلل وهو بعد لما بقى رهنه نهارا وعشاة قيمتها عشرة
هلكت بها فمانت فدفع جلده فما فعدل درهما فهو رهن به
ونماء الرهن كولده ولبنه وصوفه وثمره لراهنه وهو
رهن مع اصله ويهلك بلا شئ او ان هلك اصله وبقى هو فكما بقى
سقط بقسم الدين على قيمته يوم فكه وقيمة اصله يوم قضه
وتسقط حصة اصله وفك بقسطه والزيادة فى الرهن تصح و
فى الدين لا تصح فان رهن عبدا بعدل الفا ثم ان دفع عبدا
كذلك رهنا بدل الاول فهو رهن حتى يرد الى الراهن وسرنه
ابين فى الاخر حتى يجعله مكان الاول ولو ابرأ المرتهن الراهن عن

دينه

دينه او وهب منه فهلك الرهن بلا شئ ولو قبض المرتهن
دينه او بعضه من راهنه او غيره او شرى بالدين عينا او
صالحه عنه على شئ او احال الراهن من تهنه بدينه على آخر
ثم هلك رهنه معه هلك بالدين ورد ما قبضا لو من ادى وبطلت
الحوالة وكذا لو تقادما على ان لا دين ثم هلك يهلك بالدين

كتاب الجناية

القتل العمد ضربه قصدا بما يفرق الاجزاء
كسلاح ومحدد من خشب او حجر او لبطة وناب وبه اثم
ويجب القود عينا لا الكفارة وشبه العمد ضربه قصدا بغير ما
كر وفيه الاثم والكفارة ودية مغلظة على العاقلة بلا فور وهو
بما دون النفس عمد وفى الخطاء ولو على عبد قصد كريم
مسلم فلنه بحد او حر بيا او نعلا كريم عدصا ناصب آدميا وما
يا وجرى مجرى كنايم على آخر فقتله كفارة ودية على قاتله فى ثلاث

Copyright © King Saud University